توقعات ضبابية للإقتصاد اللبناني في 2018...

تتمة الصفحة ١ السياحي تراجعا بحدود 3 مليارات دولار بعد أن وصل في العام 2010 إلى 8 مليارات دولار، في ظل التحسن النسبي الذي شهده القطاع من عودة خليجية إلى لبنان، خصوصا من قبل السياح السعوديين والكويتيين.

وفي المقابل، انخفضت الصادرات الصناعية بنسبة 20 إلى 25 % نتيجة استمرار إقفال الحدود البرية بين لبنان وسوريا والأردن والعراق، نتيجة استمرار الأعمال الحربية، مما أدى إلى اعتماد لبنان النقل البحري لصادراته الزراعية والصناعية بكلفة أكبر وكمية أقل، كون الصادرات الصناعية عبر البر كانت تشكل 85 % من مجموع الصادرات.

وفي هذا المجال، قام مصرف لبنان باتخاذ مبادرة لدعم القطاعين الزراعي والصناعي، إذ قرر خفض نسبة الاحتياطي الالزامي للمصارف التي تمنح قروضا مدعومة للشركات التمويلية التي تصدر 50 % على الاقل من إنتاجها.

وبالنسبة للقطاع العقاري، فحقق تراجع بلغ حوالى 20 %، مما أدى إلى اتجاه بعض المطورين العقاريين لدول أخرى كقبرص التي تجد إقبالًا لبنانيًا على الشراء، مع العلم أن القطاع العقاري يعاني في لبنان نتيجة فرض المزيد من الضرائب عليه ونتيجة عدم إقبال اللبنانيين العاملين في الخليج وإفريقيا على شراء الشقق في لبنان، بسبب تراجع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية وتراجع العملات الإفريقية، إلا أن بعض المطورين العقاريين لا يستبعد فورة عقارية في العام 2018 في حال استمرار التحسن في الاقتصاد وإيجاد الحلول المناسبة له.

ويتوقع أن يقر مجلس النواب في الأسابيع المقبلة مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ما يفتح المجال أمام المستثمرين في القطاع الخاص بالدخول باستثمارات كبيرة في البنية التحتية (الكهرباء، الطرقات، السدود المياه) ما ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي، عاداً اقتصاد لبنان في عام 2017 أفضل من عام 2016 بسبب استقرار المؤسسات السياسية والأمنية، معرباً عن أمله في أن يتحسن الوضع الاقتصادي في العام 2018 وأن يحقق الاقتصاد نموا يفوق 2,5%.

...و تفائل إجمالي للإقتصاد العالمي

تتمة الصفحة ١ أسواق المال الرئيسية، مع توقعات بألا يكون التصحيح كارثيا، لكنه يبقى احتمالا يستحق الحذر، خصوصا أن تطبيع السياسات النقدية بعد فترة طويلة من التسهيل قد يؤثر في السيولة لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، إلى ذلك يحذر محللون من استمرار قوة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، لأن ارتفاع سعر صرفها يؤثر في بعض صادرات دول أوروبية سلعها غير تنافسية، وبالتالي تتأثر أرباح شركات تلك الدول بفعل قوة اليورو مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

من جهة أخرى، لا يغيب عن ذهن الاقتصاديين - كما المستثمرين - الحذر من إمكان تباطؤ الاقتصاد الصيني متأثرا بجبال الديون التي باتت تثقل كاهل بعض القطاعات العامة والخاصة. كما لا يغيب عن البال ما قد تحمله الحمائية التجارية الأميركية من تداعيات باتت على كل شفة ولسان، وما لتلك الحمائية - إذا ما تفاقمت - من أثر سلبي في التدفقات التجارية حول العالم.

في المقابل، هناك من ينصح باستقبال عام 2018 بكثير من البراغماتية أو الواقعية، خصوصا أن عوائد السندات كما المنتجات المصرفية تبقى ضعيفة، مع الأخذ في الاعتبار أن الرفع التدريجي المتوقع لأسعار الفائدة سيضغط على أسعار السندات. وعلى صعيد الذهب، فلا مبرر واضحا حتى الآن لصعوده في عام 2018، لذا تبقى الأسهم أفضل الأصول المالية التي يمكن الرهان عليها، بشرط تنويع التوظيف فيها وعدم اللحاق بالقطيع عندما يتجه الجميع باندفاع «هستيري في اتجاه أو آخر»، كما يقول وسيط تداول في الأسواق الأوروبية والأميركية.

ويضيف: «ففي زمن ترتفع وتتقلب فيه أسعار العملات الرقمية المشفرة (مثل بيتكوين) على نحو جنوني، ويراهن البعض على أسهم شركات تقنية ناشئة بشكل مبالغ فيه، ينصح الخبراء بالتركيز أكثر على الشركات التي تتمتع بتدفقات نقدية نامية تسمح لها بالتوسع، فضلا عن در عوائد في التوزيعات السنوية على المساهمين، فالتدفقات النقدية أفضل ضمان للحصول على توزيعات».

بالنسبة للاقتصادي المصري الأميركي محمد العريان، فإن 2018 هي سنة كل المخاطر المالية، لأن أسعار الأسهم برأيه وصلت في 2017 إلى مستويات غير مبررة كفاية مقابل الواقع الاقتصادي والمالي سواء للدول أو الشركات، حيث إن 2017 برأيه كانت سنة غير عادية ولا يمكن القياس عليها، إذ تضافرت فيها عوامل قلما تجتمع معاً، مثل العودة المنسقة لنمو الاقتصاد العالمي في موازاة التقدم الذي حققته الولايات المتحدة في سياسات داعمة للنمو والتطبيع الذكي للسياسة النقدية الأميركية. ويضيف العريان إلى ذلك ضخ السيولة المستمر والآتي من بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي الصيني، الذي راكم في الأسواق سيولة وفيرة أدت إلى خفض تكلفة التمويل عموما سواء بالنسبة للأسر أو الشركات.

النشاط الاقتصادي كان متسارعا في 2017

على صعيد متصل، لا تستبعد وزارات مالية عدد من الدول المتقدمة في مشاريع موازناتها لعام 2018 أن تكون السنة المقبلة امتدادا طبيعيا لواقع الحال الآن، لأن النشاط الاقتصادي كان متسارعا في 2017 بفعل سياسات تحفيزية مستمرة، مثل إجراءات الدعم الصينية والأوروبية والأميركية التي أظهرت فعاليتها. كما أن العامل الجيد الذي يبنى عليه أيضا هو ذلك النمو المنسق والمنسجم في عدة مناطق حول العالم، والمدعوم باستطلاعات رأي مديري المشتريات الذين يؤكدون عموما أن سياسات التوسع قائمة ومستمرة؛ حتى لو أن بعض الدورات الاقتصادية تبدو متقدمة جدا في دول مثل أميركا وألمانيا وبالتالي تصل

حد التشبع، لكن الخفض الضريبي الأميركي قد يطيل أمد الدورة الاقتصادية الإيجابية في الولايات المتحدة، المدفوعة أساسا بمزيد من الاستثمارات، كما أن الاقتصاد الألماني يراهن دائما وأبدا على تنافسية سلعه وإنتاجه رغم اليورو القوي. في المقابل، فإن الصين أمام مفترق طرق لإعادة التوازن إلى قدرتها الإنتاجية الفائقة، التي تبين أنها مرتكزة على اقتراض زائد، لكن الإدارة الصينية تضاعف مبادرات للأمدين المتوسط والطويل لجعل النمو مستداما وغير متأثر بعوامل موسمية.

يبقى التضخم العامل الأهم

لكن العامل الأهم في 2018 يبقى التضخم، الذي يفترض نظريا أنه سيتجه للصعود، لأن طاقات الإنتاج وصلت إلى قمتها في عدد من الاقتصادات الكبيرة، أما أميركا فستزداد الإنتاجية أكثر مع السياسة الضريبية المحفزة الجديدة الآتية في ظل بطالة في حدودها الدنيا، وهنا تأتي مسألة السرعة التي سيأخذها الاحتياطي الفيدرالي على صعيد رفع الفائدة، تلك الفائدة التي تبقي عيون العالم شاخصة إليها بكثير من الترقب والحذر.

تبقى الإشارة على صعيد النفط إلى أن جهود خفض الإنتاج أثمرت على نحو مقبول بالنسبة لكثير من الدول المنتجة، أما الدول المستوردة فلديها قدرة على تحمل بعض الارتفاع الإضافي في الأسعار، ما دامت علامات الاستدامة بادية على محيا النمو الاقتصادي.

يؤخر، وأن من يدعمونها دمى، وهذا القرار ليس أكثر من إلهاء، وسيذهب إلى مزبلة التاريخ.

وقال ممثل فنزويلا الذي تحدث باسم حركة عدم الانحياز، إن المنظمة طلبت بالتعاون مع الدول العربية والإسلامية عقد هذه الجلسة للتعبير عن شعوب العالم الحر.

وأضاف: "مجلس الأمن غير قادر على ممارسة مسؤولياته، وقد شاهدنا هذا عندما استخدمت أمريكا حق النقض ضد مشروع قدمته مصر بشأن القدس".

وقال إن إسرائيل تحاول تغيير طابع وتركيبة القدس الجغرافية، مشيرا إلى استنكاره لما يحدث بالقدس بغض النظر عن المسؤول عنها، وأن تلك الاجراءات باطلة.

وتابع: "القدس جزء لا يتجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تعبر عن انزعاجها البالغ بعد قرار ترامب بشأن القدس ونقل سفارة بلاده للقدس".

وقال ممثل باكستان: "الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل انتهاكا صارخا للقانون الدولي

وينتهك قرارات عديدة صادرة عن المنظمة الأممية، مضيفا: "نحن في مفرق تاريخي والتطورات الأخيرة يجب أن يكون لها ردود سريعة منا، ويجب أن نعيد الالتزام بالحقوق الفلسطينية".

وتابع: "استخدام "الفيتو" استراتيجية في غير محلها، والقرار الذي سنتخذه اليوم يقول للعام يقول أننا لن نشترك في أي عمل غير قانوني، مشيرة إلى أن دعم القدس كانت ركيزة سياسة باكستان، وسنظل ثابتين على مواقفنا رغم التهديدات التي تلقيناها مؤخرا.

وقالت: "نرفض القرار الذي اتخذته أمريكا بشأن القدس، مضيفة: "دولة فلسطينية قابلة للحياة على حدود 1967 تظل الضمانة الواحدة لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وأي خطة أخرى لن تنجح ولن يتم قبولها.

وقال ممثل إندونيسا إن بلاده لا تقبل أي أنشطة تهين الأمم المتحدة، مشيرا إلى أنه محاولة لتغيير طبيعة الأراضي الفلسطينية والقدس ليس لها أي شرعية دولية.

وتابع: "الأمر يتعلق بنا اليوم كأمم محبة للسلام، والشعب الإندونيسي يتوقع من الأمم المتحدة، التي انتهكت قراراتها بفداحة، أن تقف موقفا صلبا ضد أي قرار مناقض للموقف الدولي".

وطالب برفض اعتراف أمريكا بالقدس، مضيفا: "دعمنا للقدس لن يلين".

ورغم الحرب الإرهابية التي تتعرض لها، لن تتراجع عن موقفها الثابت تجاه القدس، ولن تتدخر دمشق جهدا من أجل استعادة جميع الأراضي المحتلة، وستدعم حق الشعب الفلسطيني.

وأضاف: نطالب بمنح فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة وتجدد مطالبة الأمم المتحدة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة غير معنية بالتوصل إلى حل شامل وعادل للصراع العربي الإسرائيلي، وأنها تهدد الدول وتتوعدها إذا وقفت إلى جانب الشرعية الدولية فيما يخص قرارها بشأن القدس.

وقال ممثل بنغلاديش إن التطورات الأخيرة قد تؤدي إلى توتر جديد ربما ينتقل إلى مناطق أخرى في العال، مشيرا إلى أن الوضع القانون للقدس ثابت، وتؤكد بنغلاديش على موقفها بأن القدس الشرقية عاصمة فلسطين، مطالبا بأن تكون التسوية في الشرق الأوسط هدفها تحقيق السلام.

وقال ممثل كوبا: "تضم كوبا صوتها إلى بيان فنزويلا نيابة عن دول عدم الانحياز، وإلى بيانات اليمن وتركيا"، مضيفا: "موقف بلادي بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يرفض القرار ويعتبره انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وانتهاك للقرارات الأممية ذات الصلة".

وأضاف: "القرار الأمريكي يسيء للأمم الإسلامية والعربية وسيكون له تداعيات خطيرة على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وستعيق كل جهود استئناف مفاوضات السلام".

وتابع: "نطالب مجلس الأمن بالقيام بمهامه ومطالبة إسرائيل بإنهاء الاحتلال وإنهاء السياسات الاستعمارية واحترام القرارت الأممية".

وقال ممثل إيران إن إسرائيل ارتكبت سلسلة جرائم ضد الفلسطينيين دون حساب، مشيرا إلى أن أمريكا كانت تدعم هذه الجرائم باستخدام حق النقض التي كان آخرها المرة رقم 43 قبل أيام، عندما اعترض على مشروع القرار الخاص برفض قرار ترامب بشأن القدس.

وقال ممثل الصين: "نناشد المجتمع الدولي أن يقوم بجهوده لتحقيق السلام، مشيرا إلى أن حل الدولتين يقود إلى تسوية سياسية، ويجب على المجتمع الدولي أن يعتمد على قرارات الأمم المتحدة لحل المسائل الخاصة بالوضع النهائي للقدس".

وتابع: "الصين كانت من كبار داعمي عملية السلام في الشرق الأوسط وندعم حق الشعب الفلسطيني في دولة على حدود ما قبل 1967 وعاصمتها القدس وموقفنا لن يتغير".

وأضاف: "يجب تعزيز عملية سياسية على أساس حل الدولتين"

وقال ممثل ماليزيا في الأمم المتحدة إن مجلس الأمن أخفق في تبني مشروع القرار المصري بشأن القدس، الاثنين الماضي، وقال إن ماليزيا ترفض قرار أمريكا بشأن القدس، مشيرا إلى أنه يؤثر على جهود السلام وخلق شعور بالاحباط لدى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

وأضاف: "قرار أمريكا يعد انتهاكا لحق الشعب الفلسطيني ويتناقض مع قرارات الأمم المتحدة التي تؤسس لعملية السلام التي تجعل القدس ضمن الوضع النهائي للتفاوض على حل الدولتين".

فلسطين تطلق الموقع الالكتروني الخاص بالترويج السياحي

أطلقت وزارة السياحة والاثار الموقع الالكتروني الخاص بالوزارة والمتخصص بالترويج السياحي لفلسطين امام العالم، وذلك باستخدام أفضل وأحدث التقنيات العالمية في هذا المجال. وجرى الاطلاق ضمن ورشة عمل في مجال المواقع الالكترونية المتخصصة في الترويج السياحي، وبحضور وكيل وزارة السياحة والاثار علي أبو سرور وممثلي الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا وممثلي شركة انترتك للبرمجيات وممثلي القطاع السياحي الفلسطيني الخاص.

ورحب أبو سرور بالحضور، مؤكدا أهمية الحدث والذي يأتي استمرار لجهود معالي وزيرة السياحة والاثار السيدة رُلى معايعة لمواكب التطور والتقدم واستخدام أفضل وأحدث التقنيات السياحية بشكل عام وفي مجال استقطاب الوفود السياحية القادمة الى فلسطين بشكل خاص، متحدثا عن الافاق والتي يمكن البناء عليها من خلال هذا الموقع.

واكد أهمية الاستمرار في جهود تسويق القطاع السياحي الفلسطيني وذلك بعد ان احتضنت فلسطين العام الحالي أكثر من 2,715,804 بينما سجلت الفنادق الفلسطينية حوالي 1,174,911 ليلة مبيت لنفس الفترة، ولتكون خير دليل بان فلسطين مقصد سياحي مستقل وامن في ظل التغيرات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، وتؤكد على ان ما تمتلكه فلسطين من مواقع اثرية ودينية فريدة على مستوى العالم كالمسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة وكنيسة المهد والحرم الابراهيمي الشريف.

وبدورها فقد شكرت ممثلة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي طواقم الوزارة وجايكا وشركة انترتك والتي عملت على إنجاح المشروع، مؤكدة الدعم الكاملة للسياحة في فلسطين من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا.

ومن جهته فقد شكر علاء الدين مدير شركة انترتك جميع من عمل وقدم المشورة والمساعدة لإنجاح هذا المشروع، مؤكدا بان انتاج موقع الكتروني للسياحة في فلسطين كان أحد الاحلام التي رافقت الشركة منذ العام 1996.

وفي الختام قدم ماجد اسحق مدير عام التسويق في الوزارة شرح عن النماذج التسويقية التي تم استخدامها في عملية اعداد الموقع والفكرة التسويقية والترويجية التي جرى الاعتماد علية، حيث تلا ذلك شرح من قبل طارق الخواجا والسيدة اليانا أبو عياش عما يحتويه الموقع من إمكانيات ومعلومات، ويمكن زيارة الموقع من خلال الرابط التالي :

www.travelpalestine.ps

اعتماد مشروع قرار يدين اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل

في صفعة للادارة الامريكية رغم التهديد بقطع المساعدات المالية.. اعتماد مشروع قرار يدين اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل بموافقة 128 عضوا ومعارضة 9 وامتناع 35.. والرئاسة الفلسطينية ترحب بالقرار وتدين سياسة الابتزاز الامريكية.. واسرائيل ترفضه.

تم اعتماد مشروع قرار "وضع القدس" في الأمم المتحدة باغلبية ساحقة مساء الخميس حيث صوت 128 عضوا في الأمم المتحدة لصالح قرار يدين اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، فيما عارض 9 أعضاء، وامتنع عن التصويت 35 عضوا، في صفعة للادارة الامريكية رغم تهديد الرئيس ترامب بقطع المساعدات المالية للدول المؤيدة للقرار.

واعتبرت الرئاسة الفلسطينية ان تمرير قرار القدس يعبر مجددا عن وقوف المجتمع الدولى إلى جانب الحق الفلسطيني ولم يمنعه التهديد والابتزاز من مخالفة قرارات الشرعية الدولية.

واعتبر السفير الفلسطيني لدى الامم المتحدة رياض منصور الخميس ان تصويت الجمعية العامة للامم المتحدة ضد اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لاسرائيل يشكل "هزيمة كبيرة" لواشنطن.

وقال منصور لوكالة فرانس برس تعليقا على نتيجة التصويت في الجمعية التي تضم 193 دولة عضوا "128 صوتا مقابل تسعة، انها هزيمة كبيرة للولايات المتحدة".

ومن جهتها اعتبرت حركة "حماس"، قرار القدس الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة مساء الخميس، "ينسف" إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الاعتراف بالمدينة المحتلة عاصمة لإسرائيل.

وقال فوزي برهوم، الناطق باسم "حماس"، في بيان وصل الأناضول نسخة منه، إن "هذا القرار خطوة في الاتجاه الصحيح وانتصار للحقوق الفلسطينية ونسفا لإعلان (الرئيس الأمريكي دونالد) ترامب".

ودعا برهوم إلى ترجمة القرار على الأرض وإنقاذ القدس من التهويد والحفريات والاستيطان الإسرائيلي.

وتقدم بالشكر للدول التي صوتت لصالح فلسطين ووقفت إلى جانب حقوق شعبها في أرضه ومقدساته رغم كل الضغوط الأمريكية.

ومن جهته اكد رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو رفضه قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي دان الخميس اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة للدولة العبرية.

وقال نتانياهو في بيان لمكتبه "في اسرائيل نرفض هذا القرار للامم المتحدة ونتعامل بارتياح حيال العدد الكبير من الدول التي لم تصوت تأييدا لهذا القرار".

وانضمت سبع دول هي غواتيمالا وهندوراس وتوغو وميكرونيزيا وناورو وبالاو وجزر مارشال إلى إسرائيل والولايات المتحدة في التصويت ضد القرار.

والدول التي صوتت مع القرار هي، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، بربادوس، روسيا البيضاء، بلجيكا، بليز، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كامبوديا، تشاد، تشيلي، الصين، جزر القمر، كونغو، كوستا ريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الدنمارك، جيبوتي، الدومنيكان، إكوادور، مصر، إريتيريا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غويانا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، إيران، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، بروناي دار السلام، كوريا الشمالية، لبنان، ليبيريا، ليبيا، لتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزلندا، نيكارغوا، النيجر، النيجير، النرويج، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، البرتغال، قطر، كوريا الجنوبية، روسيا، السعودية، السنغال، سانت فنسنت وجزر غرينادين، صربيا، سيشل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سيريلانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سوريا، طاجيكستان، تايلاند، مقدونيا، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، تنزانيا، فنزويلا، أوروغواي، أوزباكستان، فيتنام، زيمبابوي، اليمن، ليختنشتاين.

الدول التي امتنعت عن التصويت: أنتيغوا باربادو، الأرجنتين، أستراليا، الباهاماس، بنين، بوتان، البوسنة، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، كرواتيا، تشيكيا، الدومنيكان، غينيا الاستوائية، فيجي، هاييتي، هنغاريا، جامايكا، كيريباتي، لاتفيا، ليسوتو، مالاوي، المكسيك، بنما، الباراغواي، الفلبين، بولندا، رومانيا، رواندا، جزر سليمان، جنوب السودان، ترينيداد توباغو، توفالو، أوغندا، فانواتو.

اما اوكرانيا التي أيدت مشروع القرار في مجلس الامن، فكانت بين 21 بلدا لم تحضر جلسة التصويت.

وقد تم رفع مشروع القرار الى الجمعية العامة بعد ان استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضده في مجلس الامن الاثنين رغم تاييد جميع الدول ال 14 الاخرى.

وقالت السفيرة الاميركية نيكي هايلي امام الجمعية"ان "الولايات المتحدة ستتذكر هذا اليوم".

واضافت "سننقل سفارتنا في القدس" مشيرة الى ان " اي تصويت في الامم المتحدة لن يغير شيئا".

وتداركت "لكن هذا التصويت سيحدد الفرق بين نظرة الاميركيين الى الامم المتحدة وكيف ننظر الى الدول التي تحترمنا في الامم المتحدة".

وفي حين أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة، فإن التصويت الكثيف يشكل وزنا سياسيا.

وجاء انعقاد الجلسة بناء على طلب دول عربية وإسلامية بشأن قرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في 6 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

ويطالب مشروع القرار بعدم جواز تغيير طابع مدينة القدس، ويدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملا بقرار مجلس الأمن 478 (1980).

ومن جهته قال رياض المالكي، وزير الخارجية الفلسطيني، إن القرار الأمريكي بشأن القدس يشجع التطرف والإرهاب.

وتابع المالكي: "الولايات المتحدة، أضاعت فرصة للعدول عن قرارها، لتلتحق بالمجتمع الدولي وتنهي عزلتها في العالم".

وأضاف: "القرار الأمريكي يخدم الحكومة الإسرائيلية ويشجع التطرف والإرهاب في المنطقة".

وأشار إلى أن القدس هي مفتاح السلم والحرب في منطقة الشرق الأوسط.

واستطرد قائلا "القرار الأمربكي يخدم الحكومة الإسرائيلية ويشجع التطرف والإرهاب في المنطقة".

واختتم قائلا "أدعو باسم الشعب الفلسطيني التصويت لصالح مشروع القرار بشأن القدس".

وقالت المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، إن الاجتماع الذي تجريه الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس، يضر بمصداقية الأمم المتحدة.

وتابعت قائلة في كلمتها أمام الجمعية العامة: "كيف يمكن أن تستمع إسرائيل إلى كلمات عدائية، وتبقى في هذه المنظمة".

وأشارت إلى أن الولايات المتحدة عندما تنفق بسخاء على الأمم المتحدة، نتوقع منها أن تنصاع بصورة ما إلى قراراتنا، وخاصة تلك المتعلقة بالقدس.

وقالت هيلي: "هذا القرار لا يغير أي شيء ولا ينفي أو يثبت ولا يضر بجهود السلام، وقرار ترامب يعكس إرادة الشعب وحقنا أن نختار المكان الأنسب لسفارتنا".

وأضافت قائلة "هناك نقطة أخرى، أن أمريكا ستظل الدولة التي تتذكر استهدافها في الجمعية العامة وهي دولة ذات سيادة، ونتذكر أننا أكبر دولة ممولة في الأمم المتحدة".

وقال مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة، داني دانون، اليوم الخميس، إنه لا شيء سيبعد إسرائيل عن القدس.

هذه حقائق لا تريد المنظمة أن تسمعها، وهناك شيء آخر غير قابل للتجاهل، وهذا النفاق بين فلسطين والأمم المتحدة، والحقيقة أن الأمم المتحدة وفلسطين يبعدون السلام بسنوات بسبب الهجمات على شعبنا".

واتهم دانون الأمم المتحدة بـ"الكيل بميكيالين".

واستطرد قائلا "إسرائيل تهاجم بالصواريخ التي تستهدف مدنيين، وهذه المنظمة يجب أن تنظر إلى هذه الحقائق ولا تلتزم الصمت".

نقول لكم: أورشليم كانت وستبقى عاصمة إسرائيل".

واعتبر أن من يدعمون قرار الأمم المتحدة لا يقدم ولا

الأيام AL AYAM الاقتصادية (أسسها وفيق الطيبي سنة ١٩٦٦)

مخاطر انتشار ظاهرة البطالة في الأوساط الشعبية

طارق محمد - الايام

اعتبر الخبراء الاقتصاديون أن البطالة اليوم مِنْ أخطرِ الأزماتِ انتشاراً بين العديد مِنْ فئات الأفراد في المُجتمعِ، والتي تُواجهها الدول العربيّة والعالميّة على حدٍّ سواء، وذلك نتيجةً للنّسبِ المُرتفعة التي وصلتْ لها البطالة في الآونةِ الأخيرة، والتي تحتاجُ إلى وضعِ خُططٍ تُساعدُ على دراسةِ أسبابها، ومن ثمّ العملُ على صياغةِ حلولٍ تُساهمُ في التّقليل من نسبتها؛ حتى الوصول إلى إنهاء وجودها مع مرور الوقت.

تُعرفُ البطالة بأنّها العددُ الإجماليّ للأفراد في المُجتمع القادرين على القيامِ بالأعمال ولكن لم يتمكّنوا في الحصولِ على عملٍ لهم، وتُعرفُ البطالةُ أيضاً بأنّها مُصطلحٌ يُطلقُ على فئةٍ من السُكّان في المُجتمع الذين لم يحصلوا على أيّ عملٍ أو وظيفةٍ ضمن مَجالِ اختصاصهم، أو مهاراتهم، أو خبرتهم، ممّا أدّى إلى جلوسهم في المنزل، وعدم تحقيقهم لأيّ قيمةٍ من قيم الدّخل الماليّ، ويتمُّ استخدامُ مجموعةٍ من الإحصاءات البيانيّة للتعرُّفِ عليهم، ومعرفةِ طبيعة حياتهم من أجلِ تصنيفهم ضمن فئات القوى غير العاملة.

مِنَ التعريفات الأُخرى للبطالة هي توقّفُ الفردِ عن العمل مع قدرته على القيام به، ومُحاولتِهِ لتطبيقِ طُرقٍ كثيرةٍ ووسائلَ عديدةٍ للبحث عن العمل، ولكن لم يجد الفرصة المُناسبة للحصول عليه؛ لأسبابٍ كثيرةٍ، مثل قلّة فرص العمل في المُجتمع، كما تشملُ البطالة حديثي التخرّج مِنَ الجامعات الذين لم يجدوا فرص عملٍ بسبب عدم توفّر خبرة لديهم، بالإضافةِ إلى الأشخاصِ الذين يستقيلونَ مِنْ أعمالهم السّابقة لأيّ سببٍ كان ولم يجدوا عملاً جديداً مُناسباً لهم. أسباب البطالة تعدُّ البطالة مِنْ أهمّ الأزمات التي تُهدّدُ استقرار المُجتمعات، وتوجدُ مَجموعةٌ مِنَ الأسبابِ التي تُؤدّي إلى ظهورها، والتي تختلفُ مِنْ مُجتمعٍ إلى آخر، ومِنْ أهمها: الأسبابُ السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، ولكلٍّ منها مُؤثراتٌ ونتائجُ سلبيّةٌ تُؤثّرُ على المُجتمع. والآتيّ معلوماتٌ عن هذه الأسباب:

الأسباب السياسيّة الأسباب السياسيّة للبطالة هي كافّةُ المُؤثّرات المُرتبطة بالبطالةِ والمُتعلّقة في السّياسةِ الخاصّة لدولةٍ ما، ومِن أهمها: انخفاضُ القدرةِ على دعمِ قطاعِ الأعمال من جانب الحكومات الدوليّة. انتشارُ الحروب والأزمات الأهليّة في الدّول.

غياب تأثير التّنمية السياسيّة على الوضعِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ في الدُّولِ النّامية. الأسباب الاقتصاديّة الأسباب الاقتصاديّة للبطالة من أكثر الأسباب انتشاراً وتأثيراً على البطالة، والتي تُؤدّي إلى رفع مُعدّلاتها الدوليّة، ومن أهمّ هذه الأسباب:زيادة عدد المُوظّفين مع قلّة الوظائف المعروضة، وهي من المُؤثّرات التي تنتجُ عن الرّكودِ الاقتصاديّ في قطاع الأعمال، وخصوصاً مع زيادة أعداد خريجي الجامعات، وعدم توفير الوظائف المُناسبة لهم. الاستقالة من العمل والبحثُ عن عملٍ جديد؛ وهي بطالةٌ مُؤقّتة، والتي تشملُ كلّ شخصٍ تخلّى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عملٍ غيره، ولكنّه يحتاجُ إلى وقتٍ طويل للحصول على عمل، لذلك يُصنّفُ في فترةِ بحثه بأنّه عاطلٌ عن العمل. استبدالُ العمال بوسائل تكنولوجيّة كالحاسوب، والتي أدّتْ إلى زيادةِ المَنفعة الاقتصاديّة على الشّركات بتقليل نفقات الدّخل للعمّال، ولكنّها أدّتْ إلى ارتفاعِ نسبة البطالة.

الاستعانةُ بموظّفين من خارج المُجتمع، وهي التي ترتبطُ بمفهوم العمالة الوافدة سواءً في المِهَن الحرفيّة، أو التي تحتاجُ إلى استقدامِ خُبراءٍ من الخارج، ممّا يُؤدّي إلى الابتعادِ عن الاستعانةِ بأيّ مُوظّفين أو عمّال مَحليّين. الأسباب الاجتماعيّة الأسباب الاجتماعيّة للبطالة هي الأسباب المُتعلّقةُ بالمجتمعِ الذي يتأثّرُ في كلٍّ من الأسباب السياسيّة والاقتصاديّة الخاصّة بالبطالة، ومن أهمّ الأسباب الاجتماعيّة:ارتفاع مُعدّلات النموّ السُكانيّ مع انتشارِ الفقر، والذي يُقابله عدم وجود وظائفَ أو مِهَن كافية للقوى العاملة. غياب التنميّة المَحليّة للمُجتمع، والتي تعتمدُ على الاستفادةِ من التّأثيرات الإيجابيّة التي يُقدّمها قطاع الاقتصاد للمُنشآت.

عدم الاهتمامِ بتطوير قطاعِ التّعليم، ممّا يُؤدّي إلى غيابِ نشر التّثقيف الكافي، والوعي المُناسب بقضيةِ البطالة بصِفَتِها من القضايا الاجتماعيّة المُهمّة. زيادة أعداد الشّباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس؛ بسبب عدم حصولهم على وظائفَ أو مهنٍ تُساعدهمُ في الحصولِ على الدّخل المُناسب لهم. غياب التّطوير المُستمرِّ لأفكارِ المشروعات الحديثة، والتي تُساعدُ على تقديمِ العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل. حلول لتقليل نسبةِ البطالة توجدُ مجموعةٌ مِنَ الحلولِ المُقترحة لتقليلِ نسبةِ البطالة في المُجتمعاتِ، وهي: تغيير النّظرة السّائدة إلى المهنِ، والتي تُساهمُ في التّقليلِ من نسبة البطالة بشكلٍ ملحوظ؛ إذ لا يرغبُ العديد من الشّباب العمل في المهن والصّناعات اليدويّة، ممّا يُؤدّي إلى تراكم هذه المهن، لذلك يجبُ تشجيع الشّباب على هذه الأنواع من المهن عن طريق عقد دوراتٍ وندواتٍ تعريفيّة تُساعدهم في التعرّفِ عليها بشكلٍ أفضل. تمويل المشروعات الصّغيرة والرياديّة والتي تُساعدُ على توفيرِ مجموعةٍ من الوظائف للعديدِ من الشّباب، وخصوصاً الخرّيجين الجامعيّين الجُدد الذين يمتلكون مَهاراتٍ أكاديميّة قد تتوافقُ مع المُتطلّبات الوظيفيّة الخاصّة في هذه المشروعات الحديثة. تخصيص مُكافآت ماليّة للأعمال التطوعيّة، ويُساهمُ ذلك في زيادة الرّغبة في الالتحاقِ بالأعمال التطوعيّة، وأيضاً تُعزّزُ من فكرة العمل التَطوعيّ الذي قد يتمُّ تحويله مع الوقت إلى عملٍ رسميّ. وضع قيود على استخدام العمالة الوافدة الذي يُساعدُ على توفير الوظائف المُتاحة لتصبح بيد أفراد المجتمع من المُواطنين القادرين على العمل. أنواع البطالة للبطالة العديدُ من الأنواع التي تنتشرُ بين الفئات القادرة على العمل في المجتمع، ومن أهمّ هذه الأنواع: البطالة الهيكليّة: هي النّوعُ مِنَ البطالةِ النّاتجة عن الاعتمادِ على الوسائل الحديثة في تنفيذِ الأعمال، والتي تستغني كُليّاً أو جُزئياً عن العُمال والموظفين وتستبدلهم بالأدوات والأجهزة الإلكترونيّة والحاسوبيّة؛ ممّا يُؤدّي إلى تفاقمِ انتشارِ البطالة في قطاع الأعمال الصناعيّة والإنتاجيّة.

البطالة الموسميّة: هي البطالةُ التي تحدثُ بسبب اعتمادِ بعضِ أنواع الأعمال على مواسمَ مُحدّدةٍ للتّشغيل، فيَنتعشُ قطاعُ العُمّال في فترةٍ زمنيّةٍ مُعيّنةٍ، ومن ثم يُعاني من ركودٍ في فترةٍ أُخرى، ممّا يُؤدّي إلى انتشارِ البطالة، ومن الأمثلة على هذا النّوع من البطالة الأعمال الزراعيّة كمَعاصر الزّيتون. البطالة الاحتكاكيّة: هي البطالةُ النّاتجةُ عن انتقالِ الأفراد بين الوظائف والمِهَن، سواءً داخل الدّولة نفسها أو خارجها، ممّا يُؤدّي إلى تحوّلِ المُوظّفين والعُمّال إلى عاطلين عن العمل خلال فترةِ انتقالهم أو بحثهم عن وظائفَ جديد.

عن التضخم المالي

كثيراً ما نسمع بمصطلح «التضخم المالي» ونجده مرتبط بالعديد من المواضيع في يومياتنا، مثل سلسلة الرتب والرواتب، القروض المصرفية وزيادة الطلب على الاستهلاك...

ما هو مفهوم التضخم المالي؟ ما هي اسبابه؟ وما هي انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية؟

فردوس الحافي
أستاذة ثانوي، مادة الاقتصاد.

التضخم المالي هو الارتفاع في مستوى الأسعار وارتفاع في مستوى التكاليف، حيث أن ارتفاع الأسعار يطال كل أنواع السلع بما فيها الاستهلاكية والانتاجية (كالمواد الأولية والسلع الوسيطة والآلات ...).

من أهم أسباب زيادة معدل التضخم هو زيادة الطلب على الاستهلاك؛ من الطبيعي ووفق قانون العرض والطلب أي زيادة في الطلب يقابلها ارتفاع أسعار، بالإضافة الى ارتفاع التكاليف في الشركات الصناعية وغير الصناعية التي تؤدي بدورها حتماً الى ارتفاع الأسعار.

ان أي زيادة في المداخيل سواء من خلال ارتفاع مستوى الأجور او زيادة الأرباح او من خلال الحصول على قروض مصرفية تؤدي الى زيادة القدرة الشرائية لدى المستهلك وبالتالي الى زيادة طلبه لشراء السلع والخدمات، ينتج عن هذه الزيادة في الطلب ارتفاع عام لمستوى الأسعار فيحصل التضخم. من هنا نفهم حجّة الخبراء الاقتصاديين بعدم الموافقة على إقرار سلسلة الرتب والرواتب التي كانت مطروحة واقرّت فيما بعد، ونفهم تدخل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لتقليص كمية القروض الممنوحة من خلال اتباع

سياسة نقدية معينة.

ما هو تأثير التضخم المالي على الاقتصاد؟

للتضخم إنعكاس مباشر على تراجع كمية الانتاج بسبب ارتفاع كلفة الانتاج التي تؤدي الى تخفيض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً فينخفض الطلب عليها محلياً وخارجياً ما يؤدي أيضاً الى انخفاض للصادرات ويعمل على زيادة العجز في الميزان التجاري، وتدهور في سعر صرف العملة على الصعيد النقدي حيث ان زيادة الواردات تزيد الطلب على العملات الأجنبية وتراجع الصادرات يخفض من دخول العملات الأجنبية الى البلد.

اما محلياً فانخفاض الطلب على السلع المحلية ينتج عنه انخفاض أرباح المنشآت الاقتصادية فتنخفض استثماراتها وتنخفض معها فرص العمل مما يؤدي الى ارتفاع في معدل البطالة.

اما على الصعيد الاجتماعي، فالتضخم يعمل على اعادة توزيع غير عادلة للمداخيل، فيستفيد منه التجار واصحاب المهن الحرة والمداخيل الغير محدودة كونهم يستطيعون التحكم بمداخيلهم من خلال زيادة أسعار السلع او الخدمات التي يقدمونها، بينما يشكّل التضخم عبءً كبيراً على اصحاب الدخل المحدود فيعمل على تخفيض القدرة الشرائية لمداخيلهم وبالتالي تراجع الطلب على الاستهلاك وتراجع المستوى المعيشي.

السياسية للدولة والمتمثّلة في صياغة السياسات وتنفيذها. هنا، المحاسبة تراقب الأداء العام وتتأكّد من تحقّق الأهداف بالكفاءة المطلوبة. أمّا التيار الثاني فيعني بالمحاسبة تلك الآليات المعتَمَدة لإنجاز الوظيفة الإدارية للدولة الهادفة إلى تطبيق السياسات العامّة بفعالية وفاعلية عالية.

لقد أصبحت المساءلة والمحاسبة بعامّة معياراً للكفاءة الحكومية ومُحدِّداً لمصداقية المؤسّسات العامّة و استراتيجيّاتها الموجَّهة نحو المواطن. وممّا تجب الإشارة إليه، هو أنّ كفاءة هذه المؤسّسات مرتبطة بصدق الدولة في التعاطي مع حاجيات المواطنين وتقديم خدمة ذات جودة عالية، الأمر الذي يستلزم تثميناً للخبرات، وتمكيناً للموارد البشرية وتحفيزاً لها من أجل إرضاء الزبون- المواطن.

المساءلة والمحاسبة ومسألة الثقة

علاوة على ذلك، تشكّل المساءلة والمحاسبة ركيزة أساسية نحو الثقة بالأجهزة الحكومية والقطاع العام. فتفشّي الفساد وانتشار ممارسات الريع يوسِّع الفجوة بين الدولة والمواطنين. وبذلك، أصبحت الثقة رأسمالاً داعماً للعلاقة بينهما تغذّيها الشفافية ونشر المعلومات. ونجد أنّ العديد من المؤسّسات الدولية، ومنها منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تحثّ على الإفصاح عن المعلومات التي تخصّ الإدارات العامّة وعلى نشرها بجعْلها مُتاحة للعموم. وهي تدعو للإعلان عن أهداف المؤسّسة ومدى تحقيقها مسبّبات المخاطر والتدابير المُتَّخذة لمواجهتها، والمعاملات بين أصحاب المصلحة والمساعدات المالية، بما في ذلك الضمانات الواردة من الدولة والالتزامات التي تعهّدت بها لحساب المؤسّسات العامّة.

فضلاً عن ذلك، تستند المساءلة والمحاسبة إلى الحوكمة كمجموعة من الآليات والوسائل لتعبئة الحركة الجماعية لمختلف الفاعلين والفرقاء حول غايةٍ مشتركة، مع العمل على فصل السلطات واستقلالها و توازنها. والحوكمة هي فلسفة في التفكير وسلوك في التنزيل والتدبير، بحيث إنّ عمقها الاستراتيجي ينبني على التأثير المباشر في الحياة العامّة للمواطنين. وبذلك، فالحوكمة هي مقاربة تشاركية لإدارة الشؤون العامّة، استناداً إلى تعبئة الفاعلين السياسيّين والاقتصاديّين والاجتماعيّين المنتمين إلى القطاع العامّ و الخاصّ، وكذلك المجتمع المدني، من أجل ضمان رفاهٍ دائم لجميع المواطنين.

ومنذ فترة الاستقلال إلى الآن، ما زال العالم العربي يعاني من إشكالية بناء مؤسّسات الدولة، طبيعتها و شكلها الذي ترتضيه في مصاف الأمم، من دون إدراكٍ للأهمّية البالغة للمؤسّسات في تشييد صرح الدولة والحفاظ عليها. فالمؤسّسات هي الدعامة الحقيقية لشرايين الدولة، وهي صاحبة الاتّصال المباشر بالمواطنين في كلّ حاجاتهم الخدمية والحقوقية.

وعلى هذا النحو، فعندما نشخّص حالة المؤسّسات العربية، نجد أنّها تعاني من عجز كبير عن أداء وظائفها، وعلى اختلاف شرعية هذه المؤسّسات، سواء أكانت مُعيَّنة من الحكّام أو مُنتخَبة من الشعب، و كذلك باختلاف طبيعتها السياسية، والاقتصادية، والثقافية أو المجتمعية؛ فهي مؤسّسات في الغالب يغلب عليها الارتهان الناجم عن الفساد الإداري والمالي، وقلّة الكفاءة العاملة، فضلاً عن إدارة ماليّة سيّئة، وإهدارٍ للموارد، وصراع في المصالح بين الشركاء والفرقاء.

يبدو الطريق نحو إقلاعٍ تنمويّ، على العموم، شاقّاً. فالتجارب العالمية توضح جليّاً شروطاً لا محيد عنها للانضمام إلى الدول الصاعدة. فتحقيق معدّلات نموّ مرتفعة، يفترض نظاماً فعّالاً للحكم الرشيد يفصل بين السلطات ويربط المسؤولية بالمحاسبة، كما يفترض التماسك الاجتماعي وتوسيع الطبقة الوسطى باعتبارها ركن الزاوية في السلّم الاجتماعي. وفي المسار نفسه، يجب أن تلعب الدولة دور المستثمر الاستراتيجي الذي يسخِّر جهده للنهوض بقطاعٍ اقتصاديّ معيّن، يصل مداه إلى تعزيز الخدمات الأساسية في جهةٍ ما. فالاستثمار العمومي في القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحّة ليس مجموعة من التكاليف، بل توظيف المال للحدّ من الفقر والعوز، ورفع ضمير الأمّة في مدارج الرقيّ.

علاوة على ذلك، تحتاج الدول العربية إلى إرساء إدارة مؤهَّلة وفاعلة. ويتعلّق الأمر في بدايته بإدارة الموارد البشرية. وقد سجّلت إدارة الموارد البشرية قفزة نوعية مع بداية القرن الحالي، وانتقلت من إدارة شؤون العاملين إلى تنمية الرأسمال البشري. حيث أصبحت الموارد البشرية ثروة وإحدى المميزات التنافسية التي تستوجِب التثمين والاستثمار. ثمّ إدارة المخاطر، التي تمثّل مجموع الوسائل والتقنيات التي يتمّ اللجوء إليها من أجل تخفيض تأثير الخطر والتحكّم به في مستوى معيّن. فليست هناك إدارة قادرة على تصفير المخاطر والقضاء عليها نهائياً، بل هناك إجراءات وتدابير تسعى لاحتوائها والتمكّن من التغلّب عليها بما يؤمّن اتّخاذ القرار؛ فضلاً عن ضرورة الاستعانة بتقنيات اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، التي تعمل على الغوص في حالات عدم اليقين من خلال مجموعة من التقنيات والأنشطة المترابطة والمتفاعلة للبحث عن المعلومة، لمعالجتها وتحليلها، ومن ثمّ توزيعها على الدوائر الاقتصادية المعنيَّة. يهدف ذلك إلى خلق ديناميكية جماعية بنّاءة تجعل الفاعلين في المؤسّسة في خدمة ثمين المعرفة، وكشف الحجاب عن الفرص والمخاطر، والتحكّم بالكفاءة التنظيمية واستعمال آليات الضغط قصد اتّخاذ القرارات المناسبة.

وفي ظلّ جيلٍ جديدٍ من الإشكاليات الاقتصادية، فإنّ نسبة الإنجاز الاقتصادي تتحدّد وفقاً لمدى الانحياز الاجتماعي بالتأثير المباشر على المواطنين، وبخاصّة الفئات المعوزة.غير ذلك يبقى الإصلاح الاقتصادي مجرّد ذرّ للرماد على العيون، وتبقى فجوة كبيرة بين اقتصاد الدولة واقتصاد الشعب. ويشير الباحثان الاقتصاديّان دارون أسيمو أوغلو وجيمس روبنسن في كتابهما «لماذا تفشل الأُمم؟ جذور السلطة والرفاهية والفقر في العالم» إلى نوعَيْن من أنظمة الحكم: أنظمة بمؤسّسات سياسية واقتصادية جامعة و أخرى بمؤسّسات استحواذية. تعتمد المؤسسات الجامعة على عدالة القانون وتُطلق بذلك العنان أمام الكفاءات الوطنية نحو المبادرة الحرّة وريادة الأعمال، ما يُنتِج إبداعاً يُرخي بظلاله على عموم الوطن، كما تؤمّن المؤسّسات الجامعة الخدمات الأساسية للمواطنين، وفي مقدّمتها التعليم، كرافعة لنهضة الأُمم و محرّك للتنمية الإنسانية، وتحصين حقوق الملكية وخلق حوافز مغرية للمنشآت والمقاولات المبتكَرة. وعلى النقيض من ذلك، ترمي المؤسّسات الاستحواذية إلى استئثار قلّة متنفّذة على السلطات من دون رقيب أو حسيب، مما ينجم عنه إقصاء للفئات المجتمعية الأخرى؛ الأمر الذي من شأنه إعاقة التنمية والازدهار الاقتصادي.

باختصار، تُعتبَر قضية المساءلة والمحاسبة مسألة عدالة، والعدل هو أساس الاستقرار السياسي، والعمران الاقتصادي، ومنهاج التنمية، وذلك بحسب ما يقول ابن خلدون في مقدّمته: «العدل تُحْفظ به العمارة فالظُّلم يخلُّ بحفظها»، و»علينا أن ننزع الظلم عن النَّاس؛ كي لا تخْرب الأمصار وتكسد أسواق العمران، وتقفر الديار».

الأيام AL AYAM الاقتصادية (أسسها وفيق الطيبي سنة ١٩٦٦)

العدد ـ ١١٨
تاريخ الاصدار: ٣٠ تشرين الاول ٢٠١٧
اسبوعيَة إقتصاديَة ـ تصدر شهريّا مؤقّتا

مدير الادارة : خالد وفيق الطيبي
رئيس التحرير : مروان وليد الطيبي
مدير التحرير : عبد معروف
المدير المسؤول : فوزي صولي
ترجمة : وجيه بعيني
العلاقات الاغترابية: علي ملحم بشير
مدير العلاقات العامّة : ماهر عيّاش
٠٣/٦٦٥٢٩٥

مكتب بيروت : شارع مار الياس
سنتر دكا ـ ط٧
هاتف: ٠١/٧٠٥٣١٣
فاكس: ٠١/٧٠٥٣١١

مكتب باريس
زينة الطيبي
Bureau de Paris
Zeina El Tibi
14, Avenue d'Eylau
75016 - Paris (France)
Tel : +33 (0)1 77 72 64 29
e-mail: al_ayam_1966@hotmail.com

الاشتراك السنوي
داخل لبنان:
الافراد: ١٥٠،٠٠٠ ل.ل
المؤسسات: ٢٥٠،٠٠٠ ل.ل
خارج لبنان:
٣٠٠،٠٠٠ ل.ل

التداعيات الاقتصادية لعدوان الامبرياليات على أرضنا العربية

الإمبريالية هي سياسة تتّبعها دول مُعيّنة، وتعني توسيع السُّلطة والسيطرة عن طريق استخدام القوة والتي غالباً ما تكون قوّة عسكرية، وتتم من خلال الاستيلاء على الأراضي وفرض السيطرة السياسية والاقتصادية عليها، وتُعتبر الإمبريالية سياسة غير أخلاقية، وغالباً ما يتم استخدام هذا المصطلح لإدانة السياسة الخارجية للدول المُعادية والإمبريالية هي سياسة الدول القوية على الضعيفة انتشرت على نحو واسع بعد الثورة الصناعية وخاصّة بين الدول الأوروبية؛ من أجل السّيطرة على المواد الخام وأسواق المُنتجات الصناعية.

عبد معروف

أصبحت الإمبريالية أكثر قوةً وانتشاراً مع تطوّر الرأسماليين العالميين، فقد أصبحت الدول الإمبريالية تستخدم المزيد من الموظفين لإنشاء الأسواق وجمع مبالغ هائلة لتمويل زبائنها من الدول التي تُعاني من أزمات اقتصادية، وتُرسل أفضل خبرائها البنكيين للتفاوض حول الديون وزيادة الأموال المخصصة لهم لتعزيز قدراتهم العسكرية والتجسسية وتدمير الأعداء، كما تقدّم الدول الإمبريالية مساعدات للجيوش الصغيرة من المفكّرين أو الأيديولوجيين الذين لا ولاء وطنيّ لديهم.

تتعرض المنطقة العربية لهجمة إمبريالية شرسة ، على كافة الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، وحققت الامبريالية بكافة أطرافها (من روسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) أهدافها واستطاعت خلال السنوات الماضية إخماد وتشويه ومصادرة الثورات الشعبية العربية التي انطلقت في مواجهة نظم العجز والنهب والفساد والاستبداد ، كما استطاعت الامبرياليات المختلفة تدمير أجزاء واسعة من الوطن العربي واستمرت في نهب الثروات العربية وتحويل الصراع من صراع اجتماعي اصلاحي طبقي إلى صراع طائفي مذهبي عقيم .

وشنت القوى العالمية حربا شرسة ضد شعوب المنطقة وعملت على تدمير الأوطان وتهجير السكان لتحقيق أهداف محددة أبرزها السيطرة على الثروات والأسواق العربية ، بل إن صراعات جانبية اندلعت بين القوى الامبريالية في العالم على أرضنا العربية بهدف تحقيق مصالحها وليس الدفاع عن مصالح العرب .

ولا شك بأن تحالف القوى العالمية وخلافها على أرضنا العربية له أهداف إقتصادية واضحة ، وإن انفجر الصراع فهم يختلفون على الحصص ونسبة السيطرة والنهب وان اتفقوا فهم أيضا يتفقون علينا وضد مصالحنا بل ويتفقون ويوقعون على اتفاقيات لنهب ثرواتنا والسيطرة على أرضنا وبالتالي ، فالقوى العالمية لا تحارب من أجل الحرب ولا تسالم من أجل السلام ، بل ان الصراع والسلام بينها له أهداف محددة وهو السيطرة والنهب الاقتصادي لأمتنا .

فروسيا الاتحادية التي دخلت سوريا بكل قوتها وأسلحتها ، لم تفعل ذلك من أجل تحقيق مصالح العرب عامة والسوريين خاصة في مواجهة عدوهم اللدود الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ، ولم يدخلوا سوريا دفاعا عن مشروع المقاومة ، وإلا فكيف يعقدون الاتفاقيات الأمنية والاستخباراتية مع الكيان الصهيوني وكيف يتفقون مع واشنطن على كل كبيرة وصغيرة في سوريا ، ولماذا لم تقدم روسيا كل هذا الدعم خلال حروب العرب مع إسرائيل .

والولايات المتحدة الأمريكية التي تستمر بعدائها للعرب ومصالح العرب ، تستمر بنهب ثروتهم والسيطرة على أسواقهم وتمنع وتعمل على تشويه الثورات الشعبية العربية وترفض إسقاط النظم الاستبدادية وتعمل على إبقاء الوضع العربي على ما هو عليه وتثير النعرات الطائفية والمذهبية لإبقاء الفتن الداخلية . ولا شك بأن ما تعمل من اجله الولايات المتحدة هو من أجل الدفاع عن مصالحها وليس مصالح العرب ، وما هو مستغرب أن تراهن قوى وأنظمة وأحزاب ومعارضات عربية على دور أمريكي لصالح العرب ، بل إن قرار الرئيس الأمريكي الأخير الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لكيان العدو هو دليل جديد على ان واشنطن هي طرف معادي للعرب ولا يمكن المراهنة عليها كطرف مدافع عن المصالح العربية ، بل إن واشنطن تعمل وتجند كل طاقاتها لاحتلال الأرض العربية ونهب ثروتها .

ولهذا علينا تسليط الضوء على الأهداف الروسية والأمريكية من الصراع على منطقتنا العربية ، وهي أطراف إمبريالية معادية تسوق منتوجاتها وأسلحتها وتستخدم أسلحتها الفتاكة لقتل الشعوب وتدمير الأوطان لتحافظ على مصالحها وليس دافعا عن مصالح العرب ، ولا يمكن لهذه القوى الكبرى أن تكون مدافعة عن مصالح العرب وهي تعمل على تحقيق أهدافها ومصالحها وتؤمن الحماية للكيان الصهيوني في فلسطين .

إن شعبنا العربي اليوم أكثر ما يحتاج للتغيير ، وهذا يتطلب الوعي والتنظيم ، وذلك مهمة القوى والتيارات والأحزاب الوطنية والتقدمية التي تعبر عن مصالح الشعب والوطن .

التطور الاقتصادي ... بوّابته المساءلة والمحاسبة

تُعتبر المساءلة والمحاسبة شرطاً أساسياً للنهضة الاقتصادية والتنمية الإنسانية، فهي الضامن لاستمرارية النموّ الاقتصادي ومحاربة كلّ أشكال الإقصاء، والتمييز، والمحاباة، والرشوة. ومع استفحال الفساد الإداري والمالي واندثار الاقتصاد في المنطقة العربية، لا بدّ من إرساء قواعد المساءلة والمحاسبة بحيث تنخرط في المشروع الديمقراطي العربي.

يونس فلاح

تُعرِّف الأمم المتّحدة المساءلة على أنّها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيّاتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجَّه لهم، وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغشّ. ونتيجة لذلك، فالمساءلة هي وسيلة تمكّن الأفراد والمؤسّسات من تحمّل مسؤولياتهم وتبرير أدائهم للوثوق بهم، حيث إنّها مجموعة من الأدوات و التقنيات لتقييم السياسات العامّة،

ولتجسيد مفهوم ديموقراطية الإدارة. أمّا المحاسبة فهي واجب الكشف عن كيفيّة التصرّف في المسؤولية المُعطاة، من خلال تقديم كشف حساب عن نتائج وأهداف تمّ الاتّفاق على شروطها مسبقاً من حيث النوع، والكلفة، والتوقيت، والجودة. وعلى هذا النحو، فالمحاسبة مكمِّلة للمساءلة بسعيها إلى تحسين أداء المؤسّسات والارتقاء بها عبر المراقبة المستمرّة، والتدقيق، وإدارة المخاطر. ونجد أنّ المحاسبة منقسِمة إلى تيّارَين أساسيَّين: الأوّل يقصد بالمحاسبة مجموعة من الواجبات والقواعد التي تتابع الوظيفة

الأيام AL AYAM
الاقتصادية
(اسسها وفيق الطيبي سنة ١٩٦٦)

١٠٠٠ ليرة

العدد ـ ١١٨ ـ كانون الثاني ٢٠١٨ | اسسها وفيق الطيبي سنة ١٩٦٦

القضية المركزية ـ ص.٦

اعتماد مشروع قرار يدين اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل

العالم العربي ـ ص.٥

طارق محمد

مخاطر انتشار ظاهرة البطالة في الأوساط الشعبية

توقعات ضبابية للإقتصاد اللبناني في 2018...

تشير التوقعات في لبنان أن عام 2018 سيكون عاماً اقتصاديا بامتياز في ظل ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي أو على صعيد وضعها على السكة الاقتصادية الصحيحة، أوفي ظل ما يتوقع عن مشاركة لبنان في ملف إعادة إعمار سوريا والعراق.

وإذا كان من المبكر الحديث عن حدوث نهوض اقتصادي في لبنان نظراً للانعكاسات السلبية التي سببتها السياسة والتوترات الأمنية الإقليمية طيلة الخمس سنوات الماضية، فإن الدولة والحكومة خصوصا، تحاول قدر الإمكان تحسين النشاط الاقتصادي مع استمرار حالة الترقب والتريث السائدة في أوساط المستثمرين وما يرافقها من تأجيل للقرارات الاستثمارية الكبرى.

في بادئ الأمر، لا بد من القول إن نسبة النمو الاقتصادي من العام 2017 قد تصل إلى 2,5 %، بينما كانت هذه النسبة لا تتعدى الـ 1,5 % في العام الماضي وذلك نتيجة تحسن الاوضاع السياسية والتركيز على معالجة الملف الاقتصادي كون الاقتصاد يعمل اليوم دون طاقته الانتاجية الحقيقية، مما أوجد هوة بين الناتج المحلي الإجمالي المسجل والناتج الممكن تحقيقه.

وسجلت المصارف اللبنانية أداء جيدا نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والاستقرار الأمني وتداعيات الهندسة المالية التي أطلقها مصرف لبنان في العام 2016، وبقي القطاع المصرفي العمود الفقري للاقتصاد والرائد الاساسي لمختلف القطاعات الاقتصادية في زمن الركود الاقتصادي، مسجلا الارباح في محفظته رغم الضرائب التي وضعت لتأمين كلفة في القطاع العام، ويعد بعض المصرفيين أن أداء القطاع ما زال مقبولا وقد ارتفعت موجوداته بنسبة 6 %، كما ازدادت القروض بنسبة 7 %.

في المقابل لا تزال التدفقات المالية تسجل نموا ايجابيا بنسبة 9 % خلال النصف الأول من العام الحالي، فشهد العام ارتفاعا في الموجودات الخارجية لمصرف لبنان وتجاوزت الاحتياطات الاجنبية الموجودة في المصرف المركزي الـ 53 مليار دولار أميركي.

وفي المقابل، فإن ما يقلق الاقتصاد هو ارتفاع أرقام الدين العام ووصوله إلى مستويات قياسية، وقد يتجاوز الـ 85 مليار دولار في نهاية العام، فيما تكلف خدمة الدين أكثر من ثلث موازنة الدولة حيث تخطت نسبة الناتج المحلي على الدين العام نسبة 145%.

وبالنسبة للقطاع الاقتصادي الحقيقي، فإن وتيرة هذه المؤشرات كانت متفاوتة، فمن بين المؤشرات التي سجلت ارتفاعا نذكر عدد السياح الذين ارتفع عددهم بنسبة 20 % خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، وهذا يدل على أن التوقعات تشير إلى اقتراب لبنان من عتبة 2 مليون سائح في نهاية العام.

وسجل الانفاق

تتمة ص. ٨

...و تفائل إجمالي للإقتصاد العالمي

يختلف المحللون في توقعات 2018 بين متأكد من استمرار الانتعاش الذي شهده العام الحالي الذي يشرف على الانتهاء، وبين حذر من مخاطر تراكمت خلال هذه السنة ستظهر مفاعيلها في السنة المقبلة علينا سريعا بعد أقل من أسبوع.

فقد تبين أن عام 2017 كان أفضل مما توقع المستثمرون، وخير دليل على ذلك الارتفاعات القياسية التي سجلتها «وول ستريت»، كما الصعود النسبي الجيد الذي شهدته الأسواق الأوروبية، مثل ارتفاع مؤشر «داكس» الألماني بنسبة 14 في المائة، و«كاك 40» الفرنسي الذي بلغت مكاسبه نحو 10 في المائة، فضلا عن مكاسب أخرى متباينة في عدد من الأسواق الدولية.

معظم المصرفيين الغربيين يتوقعون أن يكون عام 2018 جيداً أيضاً، ويقدمون عدة أدلة أبرزها أن نمو الاقتصاد العالمي سيسجل نسبة تبلغ نحو 3.6 في المائة، مع تماسك للأنشطة والقطاعات الأساسية في مختلف الأقاليم الدولية، ويتوقعون لأرباح الشركات أن تزيد بنحو 10 في المائة في المتوسط

العام، خصوصا في الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي. كما يستند المتفائلون إلى أن البنوك المركزية حريصة على سياسات نقدية غير محبطة للاستثمار، علما بأن المستثمرين يضعون ثقتهم خصوصا بالاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي لجهة حسن إدارة الانعطافة المتوقعة، لا سيما على صعيد رفع الفائدة أميركيا بشكل تدريجي ومدروس، والخروج المبرمج من التيسير الكمي أوروبياً. وهناك شبه يقين لدى كثيرين بأن السيولة ستبقى وفيرة نسبيا، لأن رفع الفائدة سيكون تدريجيا وفقا لمناخات الأسواق ومعدلات التضخم.

المشهد الذي يرسمه المتفائلون تعكره بعض الشيء مخاطر لا تقل أهمية عن النقاط الإيجابية آنفة الذكر، خصوصا لجهة التصحيح الذي قد يحصل في بعض

تتمة ص. ٨